

إطلاق المرحلة 2 من «برنامج النفط من أجل التنمية»

نظريان: لاستكمال الدعم التقني لهيئة إدارة قطاع البترول والوزارات المعنية



نظريان وبيدرسون يؤقعا الاتفاق بحضور الوزير باسيل (تتمز)

أطلقت المرحلة الثانية من «برنامج النفط من أجل التنمية» OFD، في حفل أقيم أمس في وزارة الخارجية والمغربيين، جرى خلاله توقيع اتفاق للتعاون الإنمائي بين الوزارة والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي «نوراد».

ووقع الاتفاق عن الجانب اللبناني وزير الخارجية والمغربيين جبران باسيل، ووزير الطاقة والمياه آرثور نظريان، وعن الجانب النرويجي سكرتير الدولة في وزارة الخارجية النرويجية لشؤون الطاقة ياردغلايد بيدرسون، وذلك في حضور ممثلين عن وزارتي المالية والبيئة وهيئة إدارة البترول اللبنانية.

وأوضح الوزير نظريان «أن لبنان سيستفيد، بواسطة هذا البرنامج، من معرفة النروج وخبرتها في إدارة الموارد البترولية، بشكل يضمن احترام أفضل الممارسات الدولية في الصناعة البترولية خلال استثمار المواد الهيدروكربونية في المياه البحرية».

وأضاف: «لقد استجابت الحكومة النرويجية لطلبنا على وجه السرعة، ووافقت على المرحلة الثانية من برنامج النفط من أجل التنمية، وذلك لمدة ثلاث سنوات يستكمل خلالها تقديم الدعم التقني إلى هيئة إدارة قطاع البترول والوزارات المعنية، وبشكل خاص وزارات الطاقة والمياه والمالية والبيئة».

وأشار نظريان إلى «أننا فخورون بالمستوى العالي الذي ارتقت إليه المؤسسات الحكومية اللبنانية، لكننا ندرك في الوقت نفسه حجم التحديات التي ستواجهها في المستقبل القريب في ما يتعلق بإدارة أنشطة الاستكشاف والإنتاج. لهذا السبب، طلبت وزارة الطاقة والمياه إضافة مرحلة ثانية لبرنامج النفط من أجل التنمية بهدف تأمين الإدارة المستدامة للموارد البترولية بغية الحفاظ على حاجات الأجيال الحاضرة والمقبلة في لبنان».

وقال: «أود أن اغتنم هذه الفرصة لأقدم بالشكر من

مساهمة الدولة في الفاتورة الاستشفائية متدنية جداً

هارون: لرفعها على الأقل من 54 إلى 80 في المئة أبو فاعور: الأطباء لا يتصرفون بمسؤولية مع المواطن



هارون خلال المؤتمر الصحفي

أشار نقيب المستشفيات الخاصة سليمان هارون إلى أن «مساهمة الدولة في الفاتورة الاستشفائية متدنية جداً»، لافتاً إلى أنه «يجب أن ترتفع على الأقل من 54 في المئة إلى 80 في المئة».

كلام هارون جاء خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده نقابة المستشفيات، في مركز النقابة، بشأن «حملة الانتقادات الممنهجة» التي توجهت إلى المستشفيات من قبل المسؤولين وهي غالباً ما تنطلق من ادعاء مواطن يعلن أنه أسيتت معاملته بسبب العامل المادي، فيسارع على الفور إلى المسؤولين إلى اتخاذ إجراءات وعقوبات ضد المستشفى من إلغاء أو إيقاف عقد دون التحقق من صحة الكلام».

ولفت هارون إلى أن «القصة أعرق من وفاة مواطن على باب المستشفى، فالمستشفيات تحتاج مقومات معينة»، وأضاف: «على الدولة أن تؤمن حوالي 400 مليون دولار أميركي إضافي لخيف العبء عن المواطنين وإلا فهي تضع المستشفيات، الأطباء والمواطنين في مواجهة ممتحة»، لافتاً إلى أن «الدولة تعد المواطنين بما لا يمكنها تحقيقه لهم، ثم تضع اللوم في التقصير علينا».

وخلال الحديث عن الكلفة الاستشفائية في المؤتمر، قام النقيب هارون بالمقارنة بين هذه الكلفة في لبنان والتي تبلغ مليار و500 مليون ليرة عام 2013 (الإنفاق السنوي على الفرد 375 دولار بنسبة 2.5 في المئة من الدخل القومي) وبين تلك التي في فرنسا والتي تبلغ 104 مليارات دولار (الإنفاق السنوي على الفرد 1575 دولار بنسبة 4.2 في المئة من الدخل القومي) من العام نفسه».

وأضاف: «ومع ذلك فإن المواطن الفرنسي لا يعاني من عبء الفاتورة الاستشفائية، لأن الدولة الفرنسية تتحمل من خلال الضمان الاجتماعي 91

البناء

افتتح مؤتمر الطاقة المتجددة. فرص في لبنان

الحاج حسن: الموضوع سياسي بامتياز ولا يتعلق بالعرض والطلب



الحاج حسن متحدثاً خلال افتتاح المؤتمر

أشار وزير الصناعة حسين الحاج حسن إلى أن «موضوع الطاقة هو موضوع سياسي عالمي بامتياز. وأبلغ دليل على ذلك، انهيار أسعار النفط خلافاً لكل قواعد العرض والطلب وحاجات السوق»، لافتاً إلى أن «الطاقة جزء من السياسة في العالم وفي لبنان أيضاً»، ومضيفاً أن «الموضوع ليس علمياً بحتاً، وليست له جوانب اقتصادية وبيئية وعلمية فقط، بل له جانب سياسي أساسي، وهو يستخدم سلاحاً في الحروب الباردة، خصوصاً في وقتنا الحالي».

كلام الحاج حسن جاء خلال افتتاحه أمس «مؤتمر الطاقة والطاقت المتجددة - فرص في لبنان» الذي ينظمه معهد البحوث الصناعية، بالتعاون مع نقابة المهندسين في بيروت والجمعية اللبنانية للطاقة الشمسية. وأضاف: «لا يمكن إنكار الانعكاسات الإيجابية لخفض أسعار النفط على انخفاض كلفة الإنتاج الصناعي، وانخفاض عجز مؤسسة كهرباء لبنان، وتبقى المشكلة الأساسية في لبنان أن ليس لدينا سياسة وطنية للطاقة تجمع بين الرؤية والأهداف والوسائل. ومؤتمر اليوم هو أحد هذه الوسائل العلمية والاقتصادية والبيئية التي يجب أن نضعها في إطار تشريعات وقوانين ومراسم وقرارات تؤدى إلى رسم سياسات متكاملة، كما تفعل الدول المتقدمة التي تضع خططاً مستقبالية تبني عليها».

وأشار الحاج حسن إلى أن «علينا تحويل التوصيات التي تصدر عن أي مؤتمر أو ندوة أو ورشة عمل إلى قرارات تنفيذية. ولا يتقصنا علماء وخبراء وأصحاب اختصاص، ولكن المشكلة في غياب السياسات الحكومية المتكاملة التي تجمع بين القطاعين العام والخاص. هنا أسأل هل وضع أحد خطة معينة وتابعه حتى مراحلها الأخيرة؟ يصل حجم استثمارنا من النفط ومشتقاته إلى ربع مستورداتنا سنوياً. ونعاني أزمة الكهرباء منذ أكثر من 15 سنة، وهي تشكل أكبر استنزاف في مالية الدولة. ولم نلجأ حتى الآن إلى استخدام الطاقات البديلة، ولو نسبياً، ولا إلى شيد الطاقة البديلة كجزء من الطاقة المستخدمة، ولم نحول تولفنا. لسنا في معرض تحديد المسؤوليات. ولكن لا بد من درس انعكاسات الطاقة على الاقتصاد والصناعة والزراعة وفرص العمل». وأضاف: «الطاقة سبب من أسباب عدم قدرة الصناعي على التنافس في الأسواق الخارجية، في حين تدعم غالبية البلدان العربية والأوروبية والإسيوية والأميركية قطاعاتها الإنتاجية بمختلف وسائل الدعم المباشر وغير المباشر. في هذه الحالة، هل نذهب إلى خيارات تقول لا نريد صناعة بعد الآن؟ بالطبع لا، لأن ذلك سوف يؤدي إلى القضاء على آلاف فرص العمل، والقضاء على النمو الاقتصادي، والوصول إلى العيش في حالة من اليأس والجوع. إن الاقتصاد في العالم مسموك، وليس حراً كما يقول البعض، ويسمك الكبار بالمفاتيح. نحن علينا تحديد الأهداف التي نريدها من استخدام الطاقة البديلة، وهي تركز على تخفيف الأثر البيئي، والأهم تأمين فرص العمل». وحشد المدير العام لمعهد البحوث الصناعية بسام القرن معالم المرحلة المستقبلية للبنان على صعيد الطاقة. وقال: «قبل إثارة موضوع أهمية الطاقة والطاقت المتجددة

يشجعان على الإنخراط في الاستثمار في هذا القطاع الإنتاجي»، لكنه أكد أن «المجتمعات المزدهرة الجديدة نمت بفضل اعتمادها على الثورة الصناعية».

**شهاب**  
وتحدثت نقيب المهندسين في بيروت خالد شهاب، لافتاً إلى أن «الاستثمارات زادت في إنتاج الطاقة المتجددة وبشكل سريع في العالم، وهذا الشيء لم ينسحب على لبنان ولو بالقليل بسبب الملفات الكثيرة، والأولوية التي تضعها الدولة في معالجتها. من هنا نرى أن عملية التكامل بين النقابة ومعهد البحوث الصناعية والجمعية اللبنانية للطاقة الشمسية من شأنه أن يولد تفاعلات إيجابية جداً في السعي نحو وضع التطبيقات الأساسية للطاقت المتجددة، والضغط على الأجهزة الرسمية للإسراع في إصدار مراسيم خاصة لدعم مشاريع الطاقات المتجددة لما فيه خير وصلاح اللبنانيين جميعاً».

**الجميل**  
ودعا رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل إلى «إطلاق استراتيجية وطنية شاملة لقطاع الطاقة تمتد على فترات زمنية محددة، ومن ضمن شراكة فعلية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، على أن تقوم على المرتكزات التالية: ترشيد وتخفيض كلفة استعمال الطاقة، استعمال الطاقة البديلة، دعم الطاقة المتكثفة، الاستفادة من الطاقات المستقبلية».

وجدد تأكيد أن «الصناعيين سيعملون على ترشيد استخدام الطاقة، بل على استنباط الحلول الممكنة ضمن المستجدات الحاصلة في مجال الطاقة المتجددة، انطلاقاً من اقتناعنا بأن الطاقة البديلة والمتجددة لها انعكاسات إيجابية في الموضوع البيئي، إلا أنه في الوقت نفسه علينا فهم وضع الصناعي الذي يبرز تحت عبء الأكلاف العالية التي تواجهه بدءاً من المعالجة والإغراق، وصولاً إلى زيادة كلف التصدير».

خبراء من الفاو يقيّمون مسلخ بيروت

أوفدت منظمة الأغذية والزراعة الدولية - الفاو، تلبية لطلب وزير الزراعة أكرم شهيب، فريقاً من ثلاثة خبراء دوليين لتقييم وضع مسلخ بيروت وتقديم المشورة في هذا الخصوص.

تفقد الخبراء موقع المسلخ في الكرنيتنا واعطاموا على المنشآت وعلى محيطه، تمهيداً لإعداد دراسة شاملة للواقع واقتراح المناسب ليلصار إلى اتخاذ الإجراءات والقرارات الصائمة لتأمين مسلخ حديث بمواصفات تتناسب مع المعايير الحديثة والدولية لسلامة الغذاء.

والتقى الوفد، قبل زيارة المسلخ وزير الزراعة في حضور سفير الفاو في لبنان موريس سعاده، ورئيس دائرة الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة عباس الديراي، ومدير الفروة الحيوانية الياس ابراهيم، واتفق خلال اللقاء في مكتب الوزير على إنجاز التقييم واقتراحات خلال أسبوعين.

الصلوات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
	شراء	بيع	شراء	بيع
اليورو	1.1274	1.1276	1692.38	1707.04
الليرة السورية	185.15	186.27	8.08	8.15
الدنمارك الأيرلندي	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدنمارك العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدنمارك الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدنمارك الإماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرك السويسري	1.5143	1.5144	2273.11	2292.80
الجنيه الأسترليني	1.5078	1.5082	2263.51	2283.11
الالفين الياباني	118.03	118.03	12.72	12.83
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الأسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 18 باخرة منها 3 بوآخر جديدة حملت 32500 طن، فيما غادرت 3 بوآخر وينتظر وصول 8 بوآخر بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

البوآخر التي غادرت: نابلسي 1، ن أم أس سي فلوريانا، سونوما.

«العمالي» أيد إجراءات قزي لحماية اليد العاملة اللبنانية

غصن: نرفض الضريبة على صفيحة البنزين

استقبل وزير العمل سجعان قزي في مكتبه أمس، وفدًا من الاتحاد العمالي العام برئاسة رئيسه غسان غصن، الذي أشار إثر الاجتماع إلى «أننا نوقفنا عند مسألة حماية اليد العاملة اللبنانية وموضوع البطالة الذي يتفاقم، خصوصاً مسألة إحلال العمال السوريين مكان العمال اللبنانيين».

ولفت غصن إلى أن «النازح السوري يفترض بهيئات الإغاثة الدولية أن تؤمن له الإقامة والإيواء إنما ليس على حساب اللبناني، مستغنياً: كيف أننا أصبحنا نشاهد أساتذة جامعات ومعلمي مدارس من جنسيات غير لبنانية».

وأعلن غصن تأييده «لإجراءات وزير العمل بهذا الخصوص»، مؤكداً أن «هذه الإجراءات هي لحماية اليد العاملة اللبنانية وتساهم في الحفاظ على سوق العمل اللبناني».

وشدد على ضرورة «مكافحة الغلاء وعدم فرض ضرائب جديدة على المواطنين»، لافتاً إلى أن «هناك من بدأ يروج للضريبة على سعر صفيحة البنزين»، مشدداً على «رفض هذا التوجه».

وطالب غصن «مجلس الوزراء بالتفتيش عن موارد للخزينة من خارج جيوب محدودي الدخل»، داعياً إلى الاستفادة من انخفاض سعر المحروقات لتخفيض أسعار السلع الأساسية»، كما دعا «أجهزة الرقابة إلى التحرك والحد من موجة الغلاء».

فرعية الأشغال تبحث في مشاريع الصرف الصحي

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، والمكلفة بدرس موضوع الصرف الصحي، جلسة أمس، برئاسة النائب جوزيف معلوف، في حضور النائبين فادي الأعور ومعين المرعي، والمدير العام لمؤسسة مياه لبنان الشمالي جمال كريم، وممثل وزير الطاقة والمياه السيدة رندى النمر، وممثل مجلس الإنماء والإعمار يوسف كرم، وممثل وزارة البيئة - رئيس دائرة حماية تلوث البيئة السكنية نجيب ابي شديد، وممثل مجلس الإنماء والإعمار عاصم فداوي.

وأشارت اللجنة في بيان إلى أنها تابعت عملها في ما يخص الصرف الصحي في لبنان و«خصّصت جلستها الثانية للبحث في مشاريع الصرف الصحي ضمن مؤسسة مياه لبنان الشمالي، واطلعت على المشاريع التي يجري العمل فيها

انخفاض العجز التجاري خلال عام 2014 إلى حوالي 17.18 مليار دولار

تراجع العجز في الميزان التجاري اللبناني بـ111 مليون دولار خلال عام 2014 إلى 17.18 مليار دولار، من 17.29 مليار دولار عام 2013، وذلك بحسب إحصاءات المجلس الأعلى للبحار.

ومرّ ذلك إلى أن انخفاض فاتورة المستوردات بحوالي 734 مليون دولار إلى 20.49 مليار دولار قد طغى على التراجع بقيمة 623 مليون دولار في الصادرات إلى حوالي 3.31 مليار دولار.

وحلت الصين في المرتبة الأولى على لإتحة الدول المستوردة من لبنان، لبنان بحيث بلغت فاتورة صادراتها حوالي 2.48 مليار دولار كما في نهاية عام 2014 (أي 12.12 في المئة من فاتورة الاستيراد)، في حين تصدرت المملكة العربية السعودية لإتحة الدول المستوردة من لبنان، مع فاتورة استيراد وصلت إلى 377 مليون دولار (أي 11.38 في المئة من مجموع الصادرات اللبنانية)، في حين احتلت صادرات «اللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة

